**الإجابة النموذجية لامتحان مقياس الانظمة القانونية المقارنة – سنة ثالثة ليسانس-**

**تخصص عام و خاص**

**الإجابة :**

1. الفرق بين قانون العدالة و القانون العام في النظام القانوني الأنجلوساكسوني:

* قانون العدالة يتكون من القانون الكنسي و القانون الروماني و مبادئ القانون الطبيعي و يصدر في شكل سوابق قضائية عن مجلس المستشار او منصة الملك.
* القانون العام يتكون من الاعراف السابقة و من ما يستوحى من ضمير الملك و يصدر في شكل سوابق قضائية عن المحاكم الملكية.
* قانون العدالة لديه حجية و قوة الزانية اكبر نت القانون العام.

1. علاقة السابقة القضائية بالقانون التطبيقي و القانون القضائي: القانون التطبيقي و القانون القضائي هو القانون البرلماني الانجليزي الذي يصدر في شكل سابقة قضائية بعد اعتماد الجهة القضائية العمل بالقانون البرلماني في حل نزاعها. فالتشريعات البرلمانية لا تعد قواعد قانونية معترفا بها ، إلا عبر التطبيقات القضائية ، بمعنى أن القضاء عندما يتولى تطبيقها يقوم بتفسيرها و يعيد صياغتها و من ثم يجعلها تتصف بطبيعة القانون العام ، و حينها فقط يمكن القول أنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من القانون الإنجليزي ، لذا فإن فقهاء القانون يعتمدون التشريعات البرلمانية عبر التطبيقات المتعلقة بها ، و ليس الإستناد على نصوصها ، أي بصورة قواعد قضائية و ليس قانونية.
2. قواعد تفسير القانون البرلماني الإنجليزي من طرف القضاء: يعتمد القضاء الإنجليزي ثلاث قواعد أساسية في تفسير التشريعات القانونية الصادرة ، و هي القاعدة الحرفية و القاعدة الذهبية و قاعدة إصلاح الشر ، و تطبق القاعدة الأولى عندما لا تنطوي المصطلحات المعتمدة في القانون على معان تأويلية ، أي أن تفسير القانون على وفق هذه القاعدة يجري بصورة حرفية ، لذا ففي حالة عدم توفق القضاء في إعطاء تفسير لأحكام القانون يجري القيام بإلغائه ، أما إذا كان القانون مصاغا بحيث يمكن وضع أكثر من تفسير حرفي لمضمونه ، فإن المحكمة يجب أن تأخذ بالتفسير الأكثر منطقية ، و هذا ما يطلق عليه بالقاعدة الذهبية ، أما القاعدة الثالثة فينحصر مضمونها في أن القانون الصادر إن كان يستهدف إصلاح خطأ ما فإن تفسير مضمونه يجب أن يكون على الأكثر متوافقا مع هذا الهدف
3. الفرق بين طرق القانون المقارن من خلال تحديد علاقتها بأنواعه: طرق القانون المقارن هي المقابلة، المقاربة، المضاهاة، الموازنة المنهجية فالثلاثة الولى هي خطوات تستخدم في الطريقة الرابعة، و يقسم القانون المقارن إلى ثلاثة أنواع؛ قانون مقارن وصفي، قانون مقارن تطبيقي، وقانون مقارن نظري. والقانون المقارن الوصفي هو ذلك الفرع من القانون المقارن الذي يهدف إلى تجميع معلومات عن القوانين المختلفة، وإذا ما استعملت هذه المعلومات لغاية معينة أو بقصد تحقيق هدف معين ننتقل في هذه الحالة إلى النوع الثاني ألا وهو القانون المقارن التطبيقي، ذلك أننا سوف نستعمل هذه المعلومات من أجل وضع نظرية أو إصلاح قاعدة قانونية ما، أما القانون المقارن المجرد أو النظري، فيقصد به دراسة القوانين المقارنة لمجرد الاستفاضة في المعلومات البحثية.

* و طريقة المقابلة تعتمد على القانون المقارن الوصفي و النظري
* اما طرق المقاربة، المضاهاة، الموازنة المنهجية فتعتمد على القانون المقارن التطبيقي

1. تتمثل إلزامية السابقة القضائية:من القواعد و المبادئ التي يقوم عليها القرار القضائي.